أثر أزمة الحرب الروسية الاوكرانية على الأمن الغذائى
فى مصر

The impact of the Russian -Ukrainian war Crisis on food security in Egypt

دكتور / محمد أمين حنفى عبد الله

drmohamed.elamin55@gmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد (10)- العدد (18)- الجزء الثالث

يوليو 2024

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

*مدرس الاقتصاد – كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق .

ملخص البحث:

تناولت الدراسة أثر أزمة الحرب الروسية الاوكرانية على الأمن الغذائى فى مصر. حيث يعد الأمن الغذائى قضية بالغة الأهمية لما لها من عواقب سلبية على التنمية الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وطبقاً لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO، يعانى حوالى 2,4 مليار شخص فى عام 2021 فى جميع انحاء العالم من إنعدام الأمن الغذائى. وهو ما يمثل ما يقرب من ثلث سكان العالم.

سيكون للأزمة الروسية الأوكرانية تأثير سلبي على الاقتصاد المصري، حيث أثرت سلباً على أسعار السلع في العديد من القطاعات بما في ذلك الغذاء والطاقة. كما بلغ متوسط واردات مصرمن روسيا وأوكرانيا حوالي 5,8 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالى 8,1% من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة (2016-2021).

شهد العالم موجات تضخمية عديدة خلال السنوات الماضية ، وما زالت تلك الموجات التضخمية مستمرة. وذلك يرجع للعديد من الأزمات العالمية ومنها أزمة فيروس كورونا والتي بدأت منذ نهاية عام 2019 وما زالت تبعاتها وعواقبها ذات تأثير بالغ على العديد من اقتصاديات دول العالم ، ثم حرب روسيا وأوكرانيا في فبراير من عام 2022 ، ثم توالت الأزمات والصراعات ومنها حرب غزة المستمرة حالياً، مما يؤثرعلى امدادات سلاسل الغذاء العالمية.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أدت الحروب والصراعات خلال عام 2021 إلى ارتفاع أسعار السلع والمنتجات الغذائية خاصة الحبوب ومنها سلعة القمح الخام. كما توجد علاقة ارتباط خطية موجبة بين معدلات التضخم العالمية وبين معدلات التضخم المحلية بجمهورية مصر العربية. إلى جانب وجود فجوة طلب كبيرة بالسوق المصري فى سلعة القمح الخام، حيث يتطلب ذلك سد تلك الفجوة توفير تمويل يفوق حوالى 10 مليار دولار سنوياً.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائى ، الحرب الروسية الاوكرانية ، معدل التضخم ، سلعة القمح.

Abstract:

The study examined the impact of the Russian-Ukrainian war crisis on food security in Egypt. Food security is a very important issue because of its negative consequences on health, economic and social development. According to statistics from the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), about 2.4 billion people in 2021 around the world suffer from food insecurity. This represents nearly a third of the world's population.

The Russian-Ukrainian crisis will have a negative impact on the Egyptian economy, as it negatively affected commodity prices in many sectors, including food and energy. Egypt's average imports from Russia and Ukraine amounted to about 5.8 billion US dollars, which represents about 8.1% of total imports during the study period (2016-2021).

The world has witnessed many inflationary waves over the past years, and those inflationary waves are still continuing. This is due to many global crises, including the Corona virus crisis, which began at the end of 2019 and its consequences and repercussions continue to have a major impact on many of the economies of countries around the world, then the Russia-Ukraine war in February of 2022, then a succession of crises and conflicts, including the current ongoing Gaza war, Which affects the supply of global food chains.

The study reached a set of results, the most important of which are: Wars and conflicts during the year 2021 led to an increase in the prices of commodities and food products, especially grains, including raw wheat. There is also a positive linear correlation between global inflation rates and local inflation rates in the Arab Republic of Egypt. In addition to the presence of a large demand gap in the Egyptian market for raw wheat, filling this gap requires providing financing exceeding about 10 billion dollars annually.

Keywords: food security, Russian-Ukrainian war, inflation rate, wheat commodity.

مقدمة الدراسة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي أحد القضايا الرئيسية التي تواجه العالم والتي تحظى باهتمام المنظمات والهيئات الدولية. كما أنها تمثل أحد قضايا الأمن القومي لأي دولة. كما تتميز قضية الأمن الغذائي بتعدد الأبعاد التي تشملها، لما لها من أبعاد إنسانية، واجتماعية واقتصادية، وسياسية، بالإضافة إلى القدرات الإنتاجية وكيفية استغلالها بما يحقق الكفاءة والكفاية الانتاجية. وبذلك قد تعددت التحديات التي تواجه القطاع الزراعي العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية. كما يبقى الانسان في حالة شقاء ما دام يشعل دوائر الصراع في إطار السعي للسيطرة على موارد غيره، وسيظل الغذاء هو السلعة الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها (عزة عمارة ، 2005).

لم تكن قضية الأمن الغذائى فى معظم دول العالم سهلة فى الظروف العادية. حيث كانت أزمة الغذاء العالمية خلال عام 2006 وعام 2007، وكذلك أزمة المناخ فى عام 2010 عرضة لتقلبات الأسعار فى السوق العالمية. كما أستمر الوضع ذاته إلى حد كبير فى ظل أزمة فيروس كورونا المستجد Covid-19 حيث أرتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير بنحو 35% خلال عام 2021. مع القاء أزمة الإمدادات الغذائية بظلالها السلبية على اقتصاديات الدول العربية بما فيها مصر. كما أصبحت أزمة الحرب الروسية الأوكرانية عام 2020 أزمة غذاء ليس فقط للدول العربية بل للعالم أجمع، مما جعل الوضع أكثر خطورة (رجاء عيسى ، 2023).

واجه العالم خلال العامين السابقين، تحديات كبيرة في مجال الأمن الغذائي بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد Covid-19. كما ارتفع الطلب على الغذاء نتيجة للتعافي من الوباء، مما أدى إلى اضطرابات في سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بشكل كبير. فى خلال الفترة من شهر مايو عام 2020 إلى شهر فبراير عام 2022، كما أرتفعت أسعار الغذاء عالمياً بنسبة تقدر بحوالي 50%، وزادت أسعار الطاقة بنسبة تصل إلى 100%، وذلك وفقًا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة. ومع تفاقم أزمة الحرب الروسية الاوكرانية ، تزداد التحديات التي تواجه الأمن الغذائي بشكل كبير. كما يرتبط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الروسي والأوكراني بشكل كبير، حيث تعتبر الدولتان المتنازعتان موردين أساسيين للعديد من السلع لمصر، خاصة الحبوب والحبوب الزيتية. على سبيل المثال، تصل صادرات روسيا وأوكرانيا إلى مصر حوالى 30٪ من صادرات القمح العالمية و 32٪ من صادرات الشعير و 77٪ من صادرات البذور الزيتية (Abu Hatab, 2022).

تعتبر مصر مستورداً أساسياً لهذه السلع، حيث تستورد حوالى 80٪ من وارداتها من القمح من الدولتين، وحوالى80٪ من الخامتين الرئيسيتين لإنتاج الأعلاف، وحوالى 99٪ من الزيوت النباتية. وقد أدت الأزمة الحالية إلى فرض قيود على صادرات الدولتين، مما يؤكد عليه بيانات منظمة الأغذية والزراعة فى أن النقص في صادرات الحبوب من الدولتين بسبب الأزمة لا يمكن تعويضه من خلال موردين آخرين. وبالتالي، سينخفض المعروض العالمي للحبوب، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. ونظراً لأن مصر تعتبر أكبر مستورد للقمح في العالم، فإن هذه الأزمة ستكون لها آثار سلبية على الاقتصاد المصري، سواء على الموازنة العامة للدولة أو ميزان المدفوعات (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2022).

وتكمن **مشكلة الدراسة** فى أن روسيا وأوكرانيا يمثلان المصدر الرئيسى للسلع الغذائية والأساسية فى العالم. حيث يلعبان دوراً هاماً فى امداد الأسواق العالمية بالسلع الأساسية خلال السنوات الأخيرة. حيث استحوذا معاً على ما نسبته حوالى 30% من الصادرات العالمية من القمح والذرة، وما يقارب حوالى80% من صادرات زيت الذرة إلى جانب تميز روسيا بتصدير الأسمدة.

وهذا ما دفعنا إلى طرح السؤال التالى كإشكالية رئيسية لهذه الدراسة:

ما هو تأثير أزمة الحرب الروسية الاوكرانية على الأمن الغذائى فى مصر؟

وتتمثل **أهمية الدراسة** فى أهمية الأمن الغذائى المصرى وما كشفت عنه الحرب الروسية الاوكرانية من آثار سلبية ليس فقط على الامن الغذائى العالمى بل أيضاً على الامن الغذائى المصرى. حيث تشكل صادرات كل من روسيا وأوكرانيا ما نسبته حوالى 25% من صادرات العالم من الحبوب حيث يطلق عليهم سلة الغلال فى العالم.

وفى ضوء ماسبق تستهدف الدراسة التعرف على واقع الأمن الغذائى فى مصر من خلال عرض لمقومات الأمن الغذائى فى ظل أزمة الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها السلبى على الأمدادات من المنتجات الغذائية خاصة السلع الاستراتيجية والتى يعتمد عليها الاقتصاد المصرى بشكل رئيسى من دولتى الصراع.

وللإجابة على اشكالية الدراسة تتمثل **فرضية الدراسة** فى التالى:

" من المتوقع أن يكون هناك تأثير سلبى لأزمة الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائى فى مصر."

وتعتمد **منهجية الدراسة** على استخدام المنهج الاستقرائي والذي يتم من خلاله دراسة تأثير الأزمات والحروب والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائى وامدادات المنتجات الغذائية من خلال دراسة واقع الامن الغذائى فى مصر وأهم مؤشراته إلى جانب حجم الواردات الغذائية. إلى جانب أهم الاسباب وراء انخفاض معدلات الانتاج الزراعى فى مصر.

ونظراً للتأثير الهام الذى لعبته أزمة الحرب الروسية الاوكرانية على الأمن الغذائى العالمى . فيما يلى أهم الدراسات السابقة التى تناولت آثار الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاد الكثير من دول العالم.

1. دراسة مصطفى عبد السلام (2023)

أستهدفت الدراسة بعنوان أزمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية الاوكرانية. حيث تناولت الدراسة أسباب الازمة الاقتصادية فى مصر وتداعيات الحرب فى اوكرانيا على الاقتصاد المصرى ، إلى جانب جهود الحكومة المصرية لاحتواء الأزمة الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: قيام الحكومة المصرية بمجموعة من الاجراءات التى من شأنها تخفيف الضغط على موارد النقد الأجنبى عبر تطبيق عدة اجراءات منها فرض قيود على

الواردات وخاصة فى السلع الكمالية من سيارات فارهة واجهزة الكترونية واكسسوارات والتركيز على فتح الاعتمادات المستندية على واردات قطاع الصناعة والانتاج من سلعة وسيطة ومواد خام.

2. دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء (2022)

أستهدفت الدراسة: التى قام بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء رصد كل التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى من جراء الآثار السلبية لازمة الحرب الروسية الاوكرانية على الاسر المصرية ومعرفة اكثر الجوانب تأثراً بها خاصة على مستويات المعيشة وعلى انماط انفاق واستهلاك الاسر المصرية للسلع المختلفة، وكيفية مواجهة الاسر المصرية لتلك الأزمة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الحكومة المصرية قامت بتنفيذ العديد من الاجراءات لمواجهة تداعيات الازمة الروسية الاوكرانية والتخفيف من آثارها السلبية وزيادة عدد الافراد والمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، الى جانب رفع سعر شراء اردب القمح من المزارعين، بالاضافة الى تقديم موعد زيادة مرتبات العاملين فى اول ابريل بدلاً من أول يوليو 2022.

3. دراسة غادة عمارة (2022)

أستهدفت الدراسة تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية التى تعكس أثر الصراع الروسى الأوكرانى على الاقتصاد العالمى وكذلك الاقتصاد المصرى. إلى جانب التعرف على وضع مصر الانتاجى والاستهلاكى وحجم الفجوة الغذائية من سلعة القمح ومدى تأثير الصراع الروسى والاوكرانى على الواردات المصرية من القمح.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: قيام الحكومة المصرية بمجموعة من الاجراءات التى قامت بها الحكومة المصرية فى مجال تنمية القطاع الزراعى للحد من الازمات الغذائية مع ضرورة زيادة حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة.

4. دراسة عيد عبد القادر (2022)

أستهدفت الدراسة أثر الأزمة الروسية الاوكرانية التى بدأت فى عام 2022 على الأقتصاد المصرى، وذلك بإستخدام منهج التحليل الكمى وتحليل بيانات التجارة الدولية وأسعار الغذاء والطاقة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الأزمة سيكون لها آثار سلبية على الاقتصاد المصرى خاصة فى مجال الغذاء والطاقة والسياحة. إلى جانب أن الأزمة ستؤدى إلى زيادة عجز الموزانة وعجز الميزان التجارى وانخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم إلى جانب ارتفاع تكلفة المعيشة.

5. دراسة أحمد الشافعى (2021)

أستهدفت الدراسة عرض مفهوم وأبعاد الامن الغذائى وتطور حالة الأمن الغذائى فى مصر ومحدداته، وتحديد أبرز التحديات الحالية والمحتملة والتى تحول دون تحقيق الأمن الغذائى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عرض وتحليل لأهم تحديات الأمن الغذائى فى مصر فى ظل استراتيجية التنمية الزراعية 2030. حيث مازال حوالى 768 مليون شخص بما يمثل حوالى 9,9 % من سكان العالم يعانون من نقص التغذية فى نهاية عام 2020.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة:

تهتم الدارسة بتوضيح تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية لتحديد حجم الضرر الواقع نتيجة هذا الصراع وكذلك تناول مجالات تأثير هذا الصراع على الاقتصاد المصرى بالتركيز بصفة خاصة علي ملف الأمن الغذائي كون الدولتين المتنازعتين تعدا سلة غذاء العالم خاصة في محاصيل الحبوب.

كما تهتم الدراسة الحالية باتجاهات أسعار الغذاء عالمياً، وأسباب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية. كما تهتم الدراسة فى جانبها التطبيقى ببناء نموذج للعالقة الخطية بين النمو السكانى فى مصر وسعر سلعة القمح الخام والتنبؤ بسعر كيلو القمح الخام فى مصر خلال الفترة (2024- 2030).

وبذلك يتضح: أهمية اجراء الدراسة الحالية لدراسة أثر أزمة الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائى فى مصر وتأثيرها السلبى على رفع أسعار الغذاء عالمياً.

وتشمل خطة الدراسة ما يلى:

1) المقدمة والتى تحتوى على مشكلة الدراسة، وأهمية الدراسة، وهدف الدراسة، وفرضية الدراسة، ومنهجية الدراسة إلى جانب الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
2) الاطارالنظرى ويتضمن مفهوم وأهمية الأمن الغذائى، وعناصر الأمن الغذائى، وابعاد ومرتكزات الأمن الغذائى. كما تناولت الدراسة فى اطارها التحليلى: الأهمية الاقتصادية للاقتصاد الروسى والأوكرانى فى العالم. وارتباط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد الروسى والأوكرانى. إلى جانب تناول مؤشرات التضخم واتجاهات أسعار الغذاء عالمياً، وأساب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية. بالاضافة إلى تناول مؤشرات التضخم لسلعة القمح عالمياً ومحلياً فى مصر.
3) الاطارالتطبيقى للدراسة: ويتضمن بناء نموذج العلاقة الخطية بين النمو السكانى فى مصر وسعر سلعة القمح الخام. وأيضاً بناء نموذج للتنبؤ بسعر كيلو القمح الخام فى مصر خلال الفترة (2023- 2030) وذلك باستخدام البرنامج الاقتصادى الاحصائى Minitab .
4) الخلاصة والنتائج.
5) التوصيات.
6) قائمة المراجع.

2/ الاطار النظرى والتحليلى للدراسة

1/2 مفهوم الأمن الغذائي:

يشـــير الأمن الغذائي إلى إمكانية حصـــول جميع الأفراد ماديًا وماليًا في جميع الأوقات على أغذية كافية وآمنـة ومغذيـة لتلبيـة احتياجاتهم الغذائية وتفضـــيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشـــطة وصـــحية. ووفقاً لإحصـائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO، يعاني حوالى 2,37 مليار شخص في جميع أنحاء العالم من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يمثل ما يقرب من ثلث ســكان العالم. وهذا يعني أنهم لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية (احمد الشافعى، 2021).

1/1/2 أهمية الأمن الغذائى

يعد الأمن الغذائي قضـــية بالغة الأهمية لما لها من عواقب ســـلبية على التنمية الصـــحية والاقتصـــادية والاجتماعية. وفيما يلي شرح لكل عنصر (FAO,2022).

1) **الصحة**

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالصـــحة، فالأشـــخاص الذين لا يتناولون ما يكفي من الغذاء هم أكثر عرضة للمعاناة من سوء التغذية والسمنة وأمراض القلب وغيرها من الأمراض.

2) **النمو الاقتصادي**

يســـاهم الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، فالأشـــخاص الذين يتمتعون بالأمن الغذائي يكونون أكثر إنتاجية ولديهم قدرة أكبر على المشاركة في المجتمع.

3) **الإستقرار السياسي**

يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى صراع اجتماعي وسياسي. الأشخاص الذين ليس لديهم ما يكفي من الطعام هم أكثر عرضة لارتكاب أعمال العنف.

2/1/2 عناصر الامن الغذائى

يشـير الأمـن الغـذائي إلـى إمكانيـة حصـول جميـع الأفـراد ماديًـا وماليًـا فـي جميـع الأوقـات علـى أغذيـة كافيـة وآمنـة ومغذيـة لتلبيـة احتياجـاتهم الغذائيـة وتفضـيلاتهم الغذائيـة مـن أجـل حيـاة نشـطة وصحية (Boustani, and Raquel, 2022).

<u>يمكن تقسيم الأمن الغذائى إلى أربعة مكونات رئيسية:</u>

- التوفر: يشير إلى توافر كميات كافية من المواد الغذائية بأسعار معقولة.
- الوصول: يشير إلى القدرة على الحصول على الغذاء، بما في ذلك القدرات المادية والاقتصادية.
- الاسـتخدام: يشـير إلى القدرة على اسـتخدام الغذاء بطرق صـحية، بما في ذلك الوعي الغذائي والتغذية السليمة.
- الاسـتقرار: يشـير هذا إلى ضـمان اسـتمرار إمدادات الغذاء بأسـعار معقولة، حتى في الظروف غير العادية مثل الكوارث الطبيعية أو الصراعات.

3/1/2 ابعاد ومرتكزات الامن الغذائى

تتضمن سلامة الغذاء أربعة أبعاد مهمة ويمكن توضيحها فى الآتى (سحر البهائى ، 2019) :

أولاً: توافر الغذاء

التوافر المادي لكميات كافية من الغذاء ذات الجودة المناسبة، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات، بالإضافة إلى المساعدات الغذائية.

ثانياً: الوصول إلى الغذاء

مدى حصول الأفراد والأسر على ما يكفي من الدخل والموارد الأخرى والقوة الشرائية لشراء أغذية كافية وعالية الجودة.

ثالثاً: استغلال الغذاء

التركيز على نوعية الطعام الذي يستهلكه الإنسان بالإضافة إلى كميته. لا يحقق الطعام النتيجة المرجوة إلا إذا كان متنوعًا ويحتوي على جميع العناصر الغذائية الضرورية.

رابعاً: الاستقرار الغذائي

بدون الاستقرار الغذائي، لا يمكن تحقيق سلامة الغذاء. وتعتبر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية وعدم الاستقرار السياسي والبطالة من العوامل الرئيسية التي تهدد استقرار الأمن الغذائي.

2/2 الأهمية الإقتصادية للاقتصاد الروسي والاوكرانى فى العالم:-

تعد روسيا هي ثالث أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وثاني أكبر مصدر للنفط الخام في العالم بعد المملكة العربية السعودية. وطبقاً لبيانات عام 2021، يبلغ إنتاج روسيا من النفط الخام حوالى 5مليون برميل يومياً، أي ما يعادل حوالى 12% من التجارة العالمية، وطبقاً لبيانات عام 2021، يبلغ إنتاج موسكو من الغاز الطبيعي أيضاً حوالى 761 مليار متر مكعب، أي ما يعادل حوالى 18% من الإنتاج الغاز الطبيعي العالمي Europe Commission (EC) (2022).

كما تعد روسيا وأوكرانيا من أهم منتجي المنتجات الزراعية في العالم، حيث يمثل متوسط إجمالي إنتاج الشعير والقمح والذرة حوالى 19% و14% و4% من الإجمالي العالمي على التوالي عام 2021. ويتجاوز إنتاجها من البذور وإنتاج الزيت نصف المعدل العالمي، وخاصة زيت عباد الشمس. وفي عام 2021، احتلت روسيا المرتبة الأولى عالمياً كمصدر للقمح، حيث صدرت 32,9 مليون طن من القمح، أي ما يعادل 18% من الصادرات العالمية. كما احتلت أوكرانيا المركز الخامس في حجم تصدير القمح عام 2021، إذ صدرت حوالى 20 مليون طن من القمح، أي ما يعادل 10% من الصادرات العالمية (FAO,2021).

ولهذا السبب أدت الحرب بين الدولتين إلى تعطيل الاقتصاد العالمي بطريقة غير مسبوقة، مما أدى إلى تآكل ثقة المستثمرين والمستهلكين في النشاط الاقتصادي العالمي وسط ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الطاقة والغذاء، فضلاً عن ارتفاع تكاليف المعيشة. للعديد من العائلات حول العالم. كما أثرت الحرب على سلاسل التوريد العالمية في منطقة البحر الأسود، مما أدى إلى تفاقم أزمة الشحن ونقل البضائع العالمية وإلقاء الأسواق المالية في حالة من الفوضى، مما ينذر بموجة من التضخم ستلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي. وطبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي يتجلى بشكل رئيسي من خلال القنوات الثلاث التالية United Nation (2022):

(1) سيؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والطاقة إلى زيادة التضخم، وبالتالي تآكل قيمة الدخل وضعف الطلب.

(2) ستواجه الاقتصادات المجاورة على وجه الخصوص اضطرابات في التجارة وسلاسل التوريد والتحويلات المالية من العمال في الخارج، وستشهد أيضًا ارتفاعات تاريخية في تدفقات اللاجئين.

(3) سيؤدي انخفاض ثقة الأعمال وزيادة حالة عدم اليقين لدى المستثمرين إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما تحفيز خروج تدفقات رأس المال من الأسواق الناشئة.

3/2 إرتباط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الروسي والأوكرانى:

سيكون للأزمة الروسية الأوكرانية تأثير سلبي على الاقتصاد المصري، حيث ستؤثر على أسعار السلع في العديد من القطاعات بما في ذلك الغذاء والطاقة والسياحة. ونركز هنا على استعراض أهم التأثيرات السلبية على الغذاء والطاقة. كما بلغ متوسط واردات مصر من روسيا وأوكرانيا حوالي 5,8 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالى 8,1% من إجمالي الواردات خلال نفس الفترة (2016-2021)، مع احتلال الحبوب المرتبة الأولى بين المنتجات المستوردة. وتستورد مصر من هاتين الدولتين بنسبة 65% من وارداتها من روسيا و75% من وارداتها من أوكرانيا، تليها الأخشاب والحديد. والجدول التالى يوضح السلع التي تستورد من كلتا الدولتين المتنازعتين وتحليل الأثر الناتج عن الحرب علي الإقتصاد المصري CAPMAS (2022):

جدول (1)

السلع التي تستورد من الدولتين المتنازعتين وتحليل الأثر الناتج عن الحرب علي الإقتصاد المصري

السلعة	تحليل أثر الأزمه الروسيه الأوكرانيه على الاقتصاد المصري
أولاً: سلعة (القمـــح)	ويأتي القمح على رأس قائمة السلع من الحبوب التي تستوردها مصر من روسيا وأوكرانيا، إذا إستوردت مصر حوالى 80٪ من وارداتها من القمح من الدولتين في المتوسط خلال الفترة من عام 2016 إلي عام 2021 ،

	ومن الجدير بالذكر أن مصـر هي أكبر مسـتورد للقمح في العالم وذلك خلال الفترة من 2016 إلي 2022 طبقا لبيانات خريطـة التجـارة العـالميـة Trade map, Import & export values,2021) .
ثانياً: سلعة (الذره الصفراء وفول الصويا)	وبتحليل سـلعة الذره الصـفراء وفول الصـويا كمدخلين رئيسـيين لصـناعة الأعلاف في مصـر فنجد أنهما يتم إستيرادهما بشكل رئيسي أيضا من الدولتين المتنازعتين إذ أنه بالرجوع إلي نسـبة الإكتفاء الذاتي من الذره الصـفراء نجد أنها بلغت عام حوالى 2021 نسـبة 45,13٪ فقط ويتم سد باقي الفجوه من خلال الإستيراد. أما عن سـلعة فول الصـويا بالرجوع إلي نسـبة الإكتفاء الذاتي من الذره الصفراء نجد أنها بلغت عام 2021 حوالى 4,48٪ فقط ويتم سد باقي الفجوه من خلال الإستيراد أيضا ، فقد هبطت واردات مصـر من فول الصـويا بحوالى 63,2٪ منذ بداية عام 2022 وحتى منتصـف يوليو من نفس العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضـي ، كما تراجعت كميات الذرة الصفراء المستوردة بحوالى 27,2٪ وفق بيانات وزارة الزراعة واسـتصـلاح الأراضـي فى مصر لعام 2022).
ثالثاً:المحاصيل الزيتية	أما عن التأثير علي واردات مصـر من المحاصـيل الزيتيه فقد كانت كمية الواردات المصـرية من بذور عباد الشـمس الأكثر تأثراً منذ حدوث الأزمة الروسـية الأوكرانية حيث انخفض المتوسـط الشـهري لها بعد حدوث الأزمة بنحو 37,2٪ مقارنة بمتوسطها قبل حدوث الأزمة . يليها فول الصـويا حيث انخفض المتوسط الشـهري لكمية وارداته بعد حدوث الأزمة بنحو 28,9٪ مقارنة بمتوسـطها قبل حدوث الأزمة ، بينما زاد المتوسـط الشـهري لكمية الواردات المصـرية من السـمسـم بعد حدوث الأزمة بنحو 137,2٪ مقارنة بمتوسـطها قبل حدوث الأزمة ، كما تبين انخفاض المتوسـط الشـهري لقيمة الواردات المصـرية من بذور عباد الشـمس بعد حدوث الأزمة بنحو 36,8٪ مقارنة بمتوسطها قبل حدوث الأزمة (أحمد الشافعى،2021).

رابعاً: الزيوت النباتية	أما عن التأثير علي واردات مصـر من الزيوت النباتيه فقد كانت كمية الواردات المصـرية من زيت عباد الشـمس الأكثر تأثراً من حدوث الأزمة الروسـية الأوكرانية حيث انخفض المتوسط الشهري بعد حدوث الازمة بمعدل حوالى 74٪ مقارنة بمتوسـطها قبل حدوث الأزمة الأمر الذي يمكن تفسيره باعتبار أن مصـر تستورد أكثر من حوالى 85٪ من وارداتها من زيت عباد الشـمس من روسـيا و اوكرانيا لذا انخفضـت كمية صـادراتهما منه بعد حدوث الأزمة بينهما خاصـة في ظل الصـعوبات التي تواجهها أوكرانيا في تصدير منتجاتها . (عيد عبد القادر، 2022).
خامساً: الوقود (الطاقه)	تعتبر مصر بلد مستورد صافي للطاقة ، وقد تسببت الأزمة الروسـية الأوكرانية في ارتفاع أسـعار الطاقة التي كانت مرتفعة بالفعل قبل الأزمة ، ففي شـهر إبريل من عام 2021 كان سعر سلة أوبك حوالى 63,24 دولار للبرميل حيث استمر هذا السعر في الارتفاع بسبب زيادة الطلب نتيجة التعافي من جائحة كورونا ، واختناقات سـلاسـل التوريد ، وسياسات مواجهة تغير المناخ حتى وصل إلى حوالي 94 دولار للبرميل قبل الأزمة الروسـية الأوكرانية في بداية شـهرفبراير من عام 2022 ، ثم ارتفع بسـبب الأزمة إلى حوالى 113,48 دولار للبرميل في شهرمارس من عام 2022 ، وسـوف تضـيف الأزمة الروسـية الأوكرانية أعباء جديدة على الموازنة العامة للدولة، حيث تم إعداد الموازنة على أسـاس سـعر البرميل حوالى 62 دولار للبرميل، في الوقت التي أدت فيه الأزمة إلى تجاوز سـعر برميل النفط الى حوالى 12 دولار.(مصـطفى عبد السلام، 2023).

4/2 مؤشرات التضخم واتجاهات أسعار الغذاء عالمياً

سوف يتم تناول معدلات التضخم عالمياً ومحلياً في مصر، حيث توضح جميع المؤشرات الدولية والصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن معدلات التضخم عالمياً في حالة صعود متزايد كاستجابة للعديد من الأزمات العالمية مثل أزمة الحرب بين روسيا و أوكرانيا وأزمة فيروس كورونا وأخيراً الحرب الدائرة في الشرق الأوسط وتأثير ذلك على سلاسل الامداد العالمية للسلع الغذائية وبصفة

خاصــة التي تعتمد على قناة الســويس لعبور ســفن وبواخر شــحن الحبوب والغلال التي يتم توريدها من روسيا وأوكرانيا إلى باقي دول العالم.

نتنـاول هنـا المعدلات العالميـة والمعدلات المقابلة لها محلياً عن نفس الفترات وهي حوالى 42 عام للفترة من عام 1981 إلى عام 2022 وذلك وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي وصــندوق النقد الدولي والتي تتوافق معدلاتها مع مؤشرات ومعدلات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر.

1/4/2 مؤشرات التضخم عالمياً :

شهد العالم موجات تضخمية عديدة خلال السنوات الماضية (وما زالت تلك الموجات التضخمية مستمرة) وذلك للعديد من الأزمات العالمية ومنها أزمة كورونا والتي بدأت منذ نهاية عام 2019 وما زالت تبعاتها وعواقبها ذات تأثير بالغ على العديد من اقتصاديات دول العالم ، ثم حرب روسيا وأوكرانيا في فبراير من عام 2022 ، ثم توالت الأزمات ومنها حرب غزة المستمرة حالياً ، مما يؤثر على امدادات سلاسل الامداد العالمية بالغذاء ، وأكبر مثال على ذلك تاثير تلك الأزمة على الملاحة ومرور السفن بالبحر الأحمر وأثر ذلك على العوائد من قناة السويس ويوضح الجدول (2) فى الملحق الاحصائى معدلات التضخم في العالم لمدة 42 عام في شكل سلسلة زمنية خلال الفترة (1981 - 2022) طبقاً لقاعدة بيانات البنك الدولى ويتضح من الجدول رقم (2) فى الملحق الاحصائى ما يلى:

(1) متوسط معدل التضخم العالمي عن الفترة من عام 1981 إلى عام 2022 هو 5,35%.

(2) أعلى معدل تضخم عالمي عن الفترة المذكورة بلغ حوالى 12,40%.

(3) أدنى معدل تضخم عالمي عن الفترة المذكورة بلغ حوالى 1,40%.

(4)أعلى معدل زيادة في معدل التضــخم العالمي كان من عام 2021 إلى عام 2022 وبمعدل زيادة حوالى 129% ويرجع ذلك إلى الازمات والحروب العالمية الحالية، يلي ذلك معدل الزيادة من عام 2007 إلى عام 2008 بمعدل زيادة حوالى 85% ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية والتي تسببت فيها أزمة الرهن العقارى بالولايات المتحدة الأمريكية مما تسبب في أزمة سيولة نقدية عالمياً ، يلي ذلك معدل زيادة من عام 2020 إلى عام 2021 وبمعدل زيادة حوالى 84% ، ويرجع ذلك إلى حدوث أزمة فيروس كورونا والحرب الروسية الأوكرانية.

(5)ترتفع معدلات التضــخم عالمياً في حالة وجود أزمات صــحية أو مالية وكذلك انتشــار الحروب العالمية وذلك لإعتماد الدول النامية ودول الشرق الأوسط على الدول المنتجة للمواد الغذائية في استيراد احتياجاتها من الغذاء.

2/4/2 إتجاه أسعار المواد الغذائية عالمياً :

تشــهد الأســواق العالمية ارتفاع مســتمر في أســعار المواد الغذائية، حيث أغلقت مؤشــرات الســلع الزراعية والحبوب والتصدير في نهاية شهر مايو من عام 2023 مرتفعة بنسبة 4% ، 3% ، 3% على التوالي ، وشهدت أسعار القمح ارتفاع بنسبة 11% ، في حين ارتفعت أسعار الأرز بنسبة 13% وبالرغم من موافقة روسيا خلال الحرب الروسية الأوكرانية على عدة مبادرات دولية للمساهمة في حل مشكلة

ارتفاع أسـعار الحبوب والقمح على مسـتوى العالم منها مبادرة حبوب البحر الأسـود ، والتي بموجبها يتم السماح لأوكرانيا بشحن الحبوب التي تنتجها عبر البحر الأسود إلى مناطق من العالم والتي تواجه الجوع ، إلا أن تضخم أسعار المواد الغذائية ما زال مرتفعاً (محمد البلتاجى، 2023).

حيث أظهرت قاعدة بيانات البنك الدولى المتعلقة بالأمن الغذائى العالمى الصادرة لعام 2023 الآتى:

(1) ارتفاع معدل التضـــخم في جميع الدول منخفضـــة الدخل عن 5% في حوالي 70,6% من تلك الدول.

(2) ارتفاع معدل التضـــخم في جميع الدول متوســـطة الدخل عن 5% في حوالي 81,4% من الشـريحة الدنيا للدول متوسـطة الدخل ، وبنسـبة 84,0% بالشـريحة العليا من الدول متوسـطة الدخل.

(3) ارتفاع معدل التضخم بنسبة تفوق 5% بالدول مرتفعة الدخل وبنسبة 80,4% من تلك الدول.

(4) تقع الدول الأكثر تضـرراً من ارتفاع معدلات التضـخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً في أفريقيا وأمريكا الشـمالية وامريكا اللاتينية وجنوب اسـيا وأوروبا واسـيا الوسـطى. والجدول التالى يوضح الدول الــ 10 عالمياً الأعلى فى معدلات التضخم للمواد الغذائية لعام 2023.

جدول (3)

الدول الـ 10 عالمياً الأعلى في معدلات التضخم للمواد الغذائية لعام 2023

الدولة	التضخم الأسمى للسلع الغذائية (% على أساس سنوى)	الدولة	التضخم الحقيقى للسلع الغذائية (% على أساس سنوى)
لبنان	350	لبنان	81
الأرجنتين	115	فنزويلا	35
زمبابوى	109	زمبابوى	28
إيران	80	رواندا	26
سورينام	67	ايران	25
مصر	59	مصر	24
رواندا	59	اوغندا	17
تركيا	57	بوروندى	16
سيراليون	56	المجر	14
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	56	إيران	11

المصدر : تقرير البنك الدولى، 2023. https://data.worldbank.org/.

يوضح الجدول السابق الدول الـ 10 عالمياً الأعلى في معدلات التضخم للمواد الغذائية الآتي :

1) استخدام المعدل الاسمي لتضخم المواد الغذائية وهو المعدل الظاهر في السوق للمواد الغذائية ، والذي يوضح أن لبنان الأعلى بين تلك الدول في معدل التضخم الاسمي للمواد الغذائية ، وتأتي مصر في المرتبة السادسة بين تلك الدول.

2) استخدام معدل التضخم الحقيقي للمواد الغذائية للدول الأعلى في العالم ، وهو المعدل الذي ينتج عن المعادلة الآتية: معدل التضخم الحقيقي للمواد الغذائية = معدل التضخم الاسمي للمواد الغذائية – معدل التضخم العام ، ويوضح المعدل الحقيقي أن لبنان كذلك تحتل المرتبة الأولى بين تلك الدول، وتأتي مصر في المرتبة السادسة كذلك.

3) تقع معظم تلك الدول فى الشرق الأوسط ، حيث تعتمد تلك الدول على سد احتياجاتها من المواد الغذائية عن طريق الاستيراد ، حيث لا يكفي الإنتاج المحلي تلبية إحتياجات المواطنين بها.

3/4/2 أسباب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية:

شهدت على الصعيد العالمي، أسعار المواد الغذائية الاستراتيجية ارتفاعاً، وهو ما ينعكس على تكاليف المعيشة، بما يتجاوز قدرة الأفراد على تحمل التكاليف، خاصة وأن تكاليف الغذاء تمثل الحصة الأكبر من نفقات قطاع الأسر. فى الدول النامية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة. وتنعكس هذه الموجات بشكل مباشر في ميزانيات الأسر. وبالإضافة إلى التأثير على المستوى الاجتماعي لجميع المواطنين بغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية، كما يصبح من الصعب إدارة تدفقات الدخل والإنفاق على المدى القصير (May and Nesma , 2023).

يرجع الإرتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية عالمياً إلى عدة أسباب ومنها :

(1) أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: وهي الحرب التي اندلعت في شهر فبراير من عام 2022 وأثرت على سلاسل الامداد العالمية للمواد الغذائية ، مما أدى الى انخفاض العرض من المواد الغذائية وخاصة الحبوب مثل القمح حيث تمثل روسيا وأوكرانيا من الدول المصدرة للقمح بشكل كبير وتعتمد عليها العديد من دول العالم وبخاصة الدول النامية بالشرق الأوسط.

(2) أزمة فيروس كورونا المستجد Covid-19: وهو الوباء الذي أنتشر بالعالم في نهاية عام 2019 وأثر على حركة انتقال السلع والمواد الغذائية على مستوى العالم ، مما أدى الى تناقص الكميات المعروضة من المواد الغذائية مع ثبات الطلب منها وبذلك ترتفع الأسعار بشكل كبير وبخاصة ان مرونة الطلب على المواد الغذائية والقمح منخفضة جداً.

(3) العقوبات التي فرضت على بيلاروسيا وروسيا والقيود التجارية التي فرضها كبار منتجي الأسمدة فى العالم : وافقت روسيا في شهر مايو من عام 2023 على تمديد العمل بمبادرة حبوب البحر الأسود لمدة شهرين، مما أدى الى إمكانية شحن الحبوب عبر البحر الأسود إلى مناطق العالم التي تواجه الجوع مما أدى الى زيادة العرض بسلاسل الامداد من المواد الغذائية وتراجع أسعار المواد الغذائية والحبوب

نسبياً، ومن المتوقع وفقاً لذلك الاتفاق ان تصدر روسيا من القمح اكثر مما تصدره أي دولة في أي وقت مضى في عام واحد (44 مليون طن).

(4) القيود المفروضة من الدول المنتجة للحبوب والغذاء على التصدير: فرضت العديد من دول العالم المنتجة للسلع الغذائية وبخاصة الحبوب العديد من القيود على تصدير منتجاتها للخارج وذلك لضمان الوفاء باحتياجات مواطنيها في ظل أزمة كورونا والحروب الجارية في مناطق كثيرة فى العالم. ومن تلك الدول على سبيل المثال : روسيا التي فرضت رسوم جمركية وضريبة على تصدير القمح والشعير والذرة وكذلك حظر تصدير الذرة، حظر الهند تصدير القمح والأرز لضمان الوفاء باحتياجات مواطنيها في ظل الازمات العالمية.

(5) زيادة عدد السكان في العالم: مما يؤدي إلى زيادة الطلب بشكل كبير على المنتجات الغذائية والتي لا تستطيع العديد من الدول النامية تلبية الطلب الداخلي بانتاجها المحلي من المواد الغذائية.

(6) تزايد استخدام بعض الحبوب في انتاج الوقود الحيوي من الايثانول والديزل: يؤدي ذلك إلى انخفاض عرض الحبوب والقمح مع ارتفاع الطلب عليها وانخفاض مرونة الطلب على تلك السلع الغذائية. وترتفع بالتالي الأسعار إلى مستويات قياسية وارتفاعات متتالية ومتسارعة، مما تفاقم من مشكلة التضخم على المستوى العالمي.

(7) تأثير التغيرات المناخية على عرض السلع الغذائية : حيث تؤثر التغيرات المناخية الضارة على زراعة الحبوب (القمح) وتؤدي إلى انخفاض الكميات المنتجة من الحبوب ، ومن تلك التغيرات المناخية: درجة الحرارة ، كمية الأمطار ، الرياح ، سقوط الثلوج ، الصقيع ، نقص وشح المياه .... الخ.

4/4/2 تطور معدلات التضخم في جمهورية مصر العربية:

يجب ملاحظة أن معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات في مصر تتبع ارتفاع الأسعار العالمية ، ومن المؤكد أن تلك الحالة تحدث بسبب التضخم المستورد من العديد من السلع والمنتجات المستوردة من الخارج، ويوضح الجدول رقم (3) فى الملحق الاحصائى معدلات التضخم في مصر خلال الفترة (1981-2022) متضمنة سلسلة زمنية (42عام):

1/4/4/2 ارتفاع معدلات التضخم فى مصر خلال عام 2023

ارتفع معدل التضخم العام في جمهورية مصر العربية خلال عام 2023 من حوالى 13,90% في نهاية عام 2022 إلى حوالى 33,9% وبنسبة زيادة قدرها 144%. والجدول التالى يوضح معدلات التضخم في جمهورية مصر العربية خلال للفترة (2015-2023).

جدول (4)
معدلات التضخم في جمهورية مصر العربية للفترة (2015-2023)

السنوات	معدل التضخم (%)
2015	10,4
2016	13,8
2017	29,5
2018	14,5
2019	9,2
2020	5
2021	5,2
2022	13,9
2023	33,9

المصدر: تقريرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر، اعوام مختلفة.

5/2 مؤشرات التضخم لسلعة القمح عالمياً ومحلياً فى مصر

يعتبر القمح من أهم المحاصيل الغذائية في مصر، ويستخدم في صناعة الخبز ويعتبر الغذاء الأساسي للغالبية العظمى من السكان، وتولي الدولة أهمية كبيرة لزراعته وزيادة إنتاجه لتضييق الفجوة الإنتاجية. في السنوات الأخيرة، أدت السياسات الوطنية، وخاصة سياسات الأسعار، إلى جعل إنتاج القمح مزدهرًا إلى حد كبير، وزاد إنتاج القمح وإنتاجيته لكل وحدة مساحة بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة إنتاجه الإجمالي بشكل كبير (سرحان سليمان ، 2019).

يعد القمح من أهم المحاصيل الإستراتيجية في مصر، وله أهمية اقتصادية وزراعية وغذائية، وهو المكون الأساسي للعديد من السلع الغذائية، ويحتل مساحة كبيرة في المحاصيل الشتوية ويعتبر من المحاصيل الغذائية الهامة في مصر. كما يعدالقمح أهم محصول للحصول على عائد صافى مرتفع مقارنة بالمحاصيل الأخرى. وهنا سوف يتم دراسة تأثير التضخم العالمي على سوق وأسعار القمح في مصر وذلك لسد الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي ، حيث تعتبر مصر الدولة الأولى عالمياً في استيراد القمح في السنوات الأخيرة .

1/5/2 الإنتاج العالمي من سلعة القمح الخام

ينتج العالم نحو 648,799,000 طن قمح سنوياً ، وتنفرد عدة دول فقط من العالم بتحقيق مزايا مطلقة في إنتاج القمح ، والذي يعتبر من ضمن أهم صادرات تلك الدول الى دول العالم النامي بالشرق الأورسط والتي لا تكفي كميات الإنتاج بها سد حاجات طلب المواطنين ، وتعتمد في ذلك على تلك الدول بالاستيراد المتزايد مع زيادة عدد سكانها ، مما يشكل أزمة لدى تلك الدول لزيادة أسعار القمح عالمياً وظهور أزمة سيولة نقدية في عملة الدولار وما يتبعه من مسكلات إقتصادية منها البطالة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأسمي والحقيقي. والجدول الموضح أدناه يعرض الدول المنتجة والمصدرة والمستوردة للقمح على مستوى العالم ، حسب أخر إحصائيات لعام 2023: والجدول (5) فى الملحق الاحصائى يوضح

إحصـــائية للدول المنتجة والمصـــدرة والمســـتوردة للقمح عالمياً طبقاً لبيانات عام 2023 (غادة عمارة ،2022).

يوضح الجدول (5) فى الملحق الاحصائى ما يلى :

أ. بالرغم من أن الصين الدولة الأولى في انتاج القمح عالمياً ، إلا أنها ليست من ضمن العشر دول الأولى في تصـدير القمح إلى باقي دول العالم ، كما أنها تسـتورد من باقي دول العالم بكمية 10 مليون طن سنوياً لسد الفجوة بين الطلب والعرض بالسوق المحلي.

ب. بالرغم من وصـــول الإنتاج العالمي لكميات مرتفعة 648,799,000 طن قمح ســـنوياً ، إلا أن الكميات التي يتم تصـــديرها من أكبر الدول في مجال تصـــدير القمح يبلغ 197,150,000 طن فقط ، ويوضـــح ذلك ان العديد من الدول المنتجة للقمح تتخذ اســـتراتيجيات عدم التوســـع في التصدير والاحتفاظ بمخزون استراتيجي للوفاء بالطلب المحلي مثل الهند والصين.

ج. تمثل مصـــر أكبر مســـتورد للقمح في العالم بكميات وصـــلت الى 11,000,000 طن ســـنوياً، ويرجع ذلك إلى زيادة الكميات المطلوبة من القمح والذي يمثل ركيزة أســـاســـية للمواطنين في الغذاء، وكذلك ضـــعف الإنتاج المحلي وزيادة عدد الســـكان المســـتمر مما يمثل ضـــغط وطلب مرتفع على طلب القمح من الأسواق العالمية.

2/5/2 الإنتاج المحلي فى مصر من سلعة القمح الخام

تنتج مصـر كميات من سـلعة القمح ولكنها لا تكفي حجم الطلب المحلي مما يتطلب الاسـتيراد من الخارج لسد فجوة الطلب ، ويوضح الجدول أدناه كميات الإنتاج من محصول القمح بمصر. والجدول (6) فى الملحق الاحصـائى يوضـح إنتاجية مصر من القمح وحجم الطلب والفجوة للفترة من (2008 – 2020).

يوضح الجدول (6) فى الملحق الاحصائى ما يلى:

(1) بلغ متوسط إنتاجية مصـر من القمح لمدة 13عام للفترة من 2009 - 2021 هي 8,800,000 طن من القمح بمتوسط نسبة اكتفاء ذاتي 48,1%، ويوضـح ذلك ان متوسـط حجم الطلب الكلي على القمح السنوي هو 19,000,000 طن من القمح (إستنتاج).

(2) يوضح الجدول (6) فى الملحق الاحصائى أن فجوة الطلب بالسوق المحلي على القمح هي حوالي 11,000,000 طن، وهو ما يؤكد أن مصر تستورد في حدود 11 مليون طن من القمح سنوياً.

(3) يؤدي ضغط الطلب على سلعة القمح دولياً وبالسوق المحلي المصري إلى رفع أسعار القمح دولياً. وخاصة في ظل تأثر سلاسل الامداد بالأزمات الوبائية الدولية (أزمة كورونا بنهاية عام 2019)، وكذلك الحروب مثل الحرب الروسية الأوكرانية وحرب غزة الدائرة فى الوقت الحالي والتي تؤثر بشكل واضح على سلاسل الامداد من خلال تأثر ملاحة السفن وبواخر الشحن بالبحر الأحمر وقناة السويس.

(4) تحتاج مصـر إلى حجم تمويل مالي دولاري سنوي كبير جداً لتمويل استيراد القمح سنوياً للتلبية إحتياجات السوق المحلي ، حيث توضـح الأسـعار العالمية للقمح وارتباطاً بفجوة الطلب بالسوق المصري على القمح أن حجم التمويل المطلوب سنوياً كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول (7)

متوسط حجم التمويل الدولاري المطلوب سنوياً لإستيراد القمح فى مصر

م	السنة	متوسط السعر للطن	إحتياجات مصر من القمح	حجم التمويل المطلوب بالدولار
1	2015	505.08	10	5,026,490,069
2	2016	435.86	10	4,444,350,387
3	2017	443.06	16	7,065,883,696
4	2018	505.42	15	7,621,825,704
5	2019	495.61	13	6,313,983,104
6	2020	554.93	13	7,147,830,779
7	2021	707.64	11	7,452,811,692
8	2022	896.13	11	9,857,375,000
9	2023	635.79	11	6,993,708,333
المتوسط		575.50	12	6,880,473,196

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الموقع التالى:
https://sa.investing.com/commodities/us-wheat-historical-data.

(5) تؤثر الارتفاعات في أسعار القمح العالمية على أسعار القمح بالسوق المحلي بالإرتفاع وحدوث موجة من التضخم المستمر نتيجة زيادة حجم الطلب على القمح سنوياً نتيجة زيادة عدد السكان، حيث يقدر سعر الكيلو القمح الخام (بدون معالجة وتحويله إلى دقيق يستخدم من المستهلك النهائي في الخبز وكافة الأغراض الصناعية الأخرى) وذلك وفقاً لسعر صرف الدولار الحالى لعام 2023وهو 30,75 جنية مصرى لكل دولار وبالتالي فان متوسط سعر كيلو القمح الخام يمكن توضيحه من خلال الجدول التالى :

جدول (8)

تطور سعر كيلو القمح بالسوق المحلي فى مصر خلال الفترة (2015-2023)

م	السنة	متوسط السعر للطن بالدولار	سعر صرف الدولار مقابل الجنية	تكلفة الطن بالجنية	سعر الكيلو القمح خام / جنية
1	2015	505.08	7.83	3,954.8	4.0
2	2016	435.86	18.00	7,845.4	7.8
3	2017	443.06	17.70	7,842.2	7.8
4	2018	505.42	17.90	9,047.0	9.0
5	2019	495.61	16.00	7,929.7	7.9
6	2020	554.93	15.70	8,712.3	8.7
7	2021	707.64	15.70	11,109.9	11.1
8	2022	896.13	24.70	22,134.3	22.1
9	2023	635.79	30.90	19,646.0	19.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الموقع التالى:

https://sa.investing.com/commodities/us-wheat-historical-data

3/5/2 بناء نموذج العلاقة الخطية بين النمو السكاني فى مصر وسعر سلعة القمح الخام

باستخدام برنامج Minitab الاقتصادى الاحصائى، ومن خلال بناء العلاقة الخطية بين عدد السكان وسعر الكيلو القمح الخام، تم اعداد نموذج للعلاقة الخطية بين عدد السكان كمغيرمستقل وسعر كيلو القمح الخام كمتغير تابع، وبالتالي التنبؤ بسعرالقمح بالسوق المحلي خلال السنوات القادمة، وذلك كما يلي:

جدول (9)

العلاقة بين عدد السكان بمصر وبين سعر الكيلو القمح الخام خلال الفترة (2015-2023)

م	السنة	عدد السكان	سعر الكيلو القمح الخام (جنية)
1	2015	88,958,000	4.0
2	2016	91,023,000	7.8
3	2017	95,203,000	7.8
4	2018	97,147,000	9.0
5	2019	98,902,000	7.9
6	2020	100,604,000	8.7
7	2021	102,061,000	11.1
8	2022	103,605,000	22.1
9	2023	105,000,000	19.6

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Minitab بالاعتماد على بيانات الجهازالمركزى للتعبئة العامة والاحصاء، أعوام مختلفة.

الشكل (1)
نموذج بناء العلاقة الخطية بين سعر القمح الخام وعدد السكان في مصر

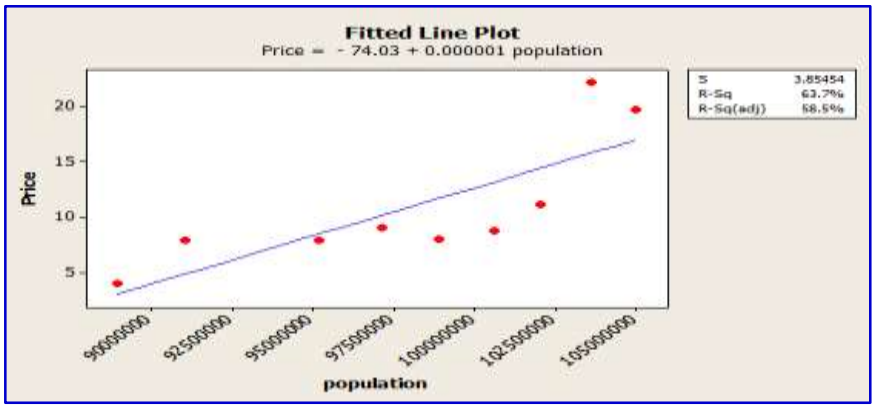

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج Minitab.

4/5/2 التنبؤ بسعر كيلو القمح الخام فى مصر خلال الفترة (2030/2024)

يمكن استخدام نموذج العلاقة الخطية من الدرجة الأولى الموضح أعلاه باستخدام برنامج Minitab للتنبؤ بسعر كيلو القمح الخام فى مصر بالاعتماد على نمو سكاني سنوي بمعدل 5%، وذلك خلال الفترة (2030/2024) كما يظهر فى الجدول التالى :

جدول (10)
نموذج التنبؤ بسعر كيلو القمح الخام فى مصر للفترة من (2024-2030)

م	العام	عدد السكان المتوقع (مليون نسمة)	سعر كيلو القمح المتوقع (جنيه مصرى)
1	2024	110,250,000	36.22
2	2025	115,762,500	41.73
3	2026	121,550,625	47.52
4	2027	127,628,156	53.60
5	2028	134,009,564	59.98
6	2029	140,710,042	66.68
7	2030	147,745,544	73.72

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Minitab.

تشير بيانات البنك الدولي إلى أنه في خلال الفترة (1960 /2022)، زاد إجمالي عدد سكان العالم بحوالى 162,2%، بينما زاد عدد سكان مصر بنحو 316,7%. ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة

العامة والإحصـاء، إذا اسـتمر عدد المواليد في الارتفاع بمقدار 2,2 مليون نسـمة سـنوياً، فقد يصـل عدد السـكان إلى حوالى 165 مليون بحلول عام 2050. ومن خلال نموذج التنبؤ بسـعر كيلو القمح فى مصـر والذى تم عرضـه فى الجدول السـابق نلاحظ تقريباً وصول عدد السكان فى مصر إلى حوالى 148 مليون نسمة وعندها من المتوقع أن يصل سعر كيلو القمح الخامى إلى حوالى 74 جنيه تقريباً.

تسعى الدولة المصرية بقوة إلى تحقيق التنمية الزراعية الشاملة في إطار الحفاظ على الأمن الغذائي، وخاصة المحاصيل الاستراتيجية، وخاصة القمح، مع مواصلة جهودها لتضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من خلال سلسلة من الإجراءات لدعم المزارعين وتقديم العديد من الحوافز لتوريد القمح وبالإضافة إلى زراعة الأصناف عالية الإنتاجية، تم أيضًا التوسع في إنشاء الصوامع لزيادة القدرة التخزينية وتقليل الفاقد، مما يساعد على ضمان المخزون الاستراتيجي من القمح.

ونظراً للأزمة التي يمر بها العالم والتي لها تأثير سلبي على عمليات التوريد والتوصيل، فضلاً عن اتجاه مصر نحو تحقيق استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في رؤية 2030، فقد دفع ذلك الوكالات الدولية إلى الإشادة بجهود مصر في تنفيذ استراتيجيتها فى دعم زراعة القمح.

5/5/2 آثار الأزمة الروسية الأوكرانية علي بعض جوانب الاقتصاد المصري

سوف يكون للأزمة الروسية الأوكرانية آثار سلبية مباشرة علي الاقتصاد المصري، تتمثل في الآتي:

1- ارتفاع أسعار القمح والذرة: تسببت التوترات بين روسيا وأوكرانيا في ارتفاع أسعار القمح العالمية، حيث ارتفعت الأسعار في بورصة شيكاغو التجارية بنسبة 7٪ في نهاية عام 2021. وتعتبر مصر من أكبر مستوردي القمح في العالم، إذ لا يكفي إنتاجها المحلي سوى 40% من الاستهلاك، وتستورد مصر أكثر من 10 ملايين طن سنويا، بينما تعتبر روسيا وأوكرانيا من أهم الدول المصدرة لمصر.

2- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر: انعكست الآثار السلبية وانعكس التأثير السلبي للأزمة على أسـعار الطاقة منذ البداية، مما أدى إلى ارتفاع أسـعار النفط إلى ما فوق 90 دولارا للبرميل. وسـتتفاقم المشكلة إذا ارتفع سعر المازوت، إذ سيؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة المنتجات المختلفة، مما يؤدي إلى خلق موجة من التضـخم، وهي موجودة بالفعل بعد عام 2016، بعد تحرير سـعر الصـرف. إلى جانب ارتفاع معدلات الفائدة، ومع ضـعف القوة الشـرائية للمواطنين المصـريين، تنخفض معدلات الطلب، مما يؤدي بدوره إلى زيادة البطالة وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر.

3- ارتفاع الفاتورة الاستيرادية من السلع الغذائية والزيت الخام ومشتقاته: نتيجة لعدم انتظام سلاسل الإمداد الدولية، وارتفاع الأسـعار العالمية للسـلع الأسـاسـية، والتي تتصـاعد معها تكلفة تمويل هذه الاحتياجات الاسـتيرادية مع زيادة العجز التجاري واللجوء إلى الاقتراض من الأسـواق الدولية بأسـعار فائدة مرتفعة.

4- تزايد عبء الاقتراض الدولي لتمويل المكون الأجنبي للمشـروعات التنموية: والتي يجري تنفيذها في إطار برنامج الإصـلاح الاقتصـادي، وتزداد هذه الأعباء مع ارتفاع أسـعار الفائدة، ولاسـيما بالنسـبة للتعاقدات التي تتم على أساس أسعار فائدة متغيرة تشهد اتجاها تصاعدياً.

5- زيادة العجز فى الميزان التجارى المصـرى: من المتوقع أن تؤدى الحرب الروسـية الأوكرانية إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى لمصر نتيجة لقيام مصربسداد الالتزامات الدولية بالعملة الأجنبية نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

6/5/2 الخلاصة ونتائج الدراسة:

يعد الأمن الغذائى قضـية بالغة الأهمية لما لها من عواقب سـلبية على التنمية الصـحية والاقتصـادية والاجتماعية. وطبقاً لإحصـائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO، يعانى حوالى 2,4 مليار شـخص فى عام 2021 فى جميع انحاء العالم من إنعدام الأمن الغذائى. وهو ما يمثل ما يقرب من ثلث سكان العالم.

تعد روسيا وأوكرانيا من أهم منتجي المنتجات الزراعية في العالم، حيث يمثل متوسط إجمالي إنتاج الشـعير والقمح والـذرة حوالى 19% و14% و4% من الإجمـالي العـالمي على التوالي عـام 2021. ويتجاوز إنتاجها من البذور وإنتاج الزيت نصـف المعدل العالمي، وخاصـة زيت عباد الشـمس. وفي عام 2021، احتلت روسيا المرتبة الأولى عالمياً كمصـدر للقمح، حيث صـدرت حوالى 32,9 مليون طن من القمح، أي ما يعادل 18% من الصـادرات العالمية. كما احتلت أوكرانيا المركز الخامس في حجم تصـدير القمح عـام 2021، إذ صـدرت حوالى 20 مليون طن من القمح، أي مـا يعـادل 10% من الصـادرات العالمية.

سيكون للأزمة الروسية الأوكرانية تأثير سلبي على الاقتصـاد المصـري، حيث ستؤثر على أسعار السـلع في العديد من القطاعات بما في ذلك الغذاء والطاقة والسـياحة. ونركز هنا على اسـتعراض أهم التأثيرات السـلبية على الغذاء والطاقة. كما بلغ متوسـط واردات مصـر من روسـيا وأوكرانيا حوالي 5,8 مليـار دولار أمريكي، وهو مـا يمثـل حوالى 8,1% من إجمـالي الواردات خلال نفس الفترة (2016-2021).

شـهد العالم موجات تضـخمية عديدة خلال السـنوات الماضـية ، وما زالت تلك الموجات التضـخمية مسـتمرة. وذلك يرجع للعديد من الأزمات العالمية ومنها أزمة كورونا والتي بدأت منذ نهاية عام 2019 ومـا زالـت تبعـاتهـا وعواقبهـا ذات تأثير بالغ على العديد من اقتصـاديات دول العالم ، ثم حرب روسـيا أوكرانيا في فبراير من عام 2022 ، ثم توالت الأزمات ومنها حرب غزة المستمرة حالياً ، مما يؤثر على امدادات سـلاسـل الغذاء العالمية ، وأكبر مثال على ذلك تاثير تلك الأزمة على الملاحة ومرور السـفن بالبحر الأحمر وتأثير ذلك على العوائد من قناة السويس.

يرجع الارتفاع الكبير فى اسعار المواد الغذائية عالميا الى عدة أسباب منها: أزمة الحرب الروسية الأوكرانية التى اندلعت فى فبراير من عام 2022. إلى جانب أزمة فيروس كورونا المستجد Covid-19 وتأثيرها على حركة انتقال السـلع والمواد الغذائية . العقوبات التى فرضـت على بيلاروسـيا وروسـيا والقيود التجارية التى فرضـها كبار منتجى الأسمدة فى العالم . بالاضـافة إلى القيود المفروضـة من الدول المنتجة للحبوب والغذاء على التصـدير لضـمان الوفاء باحتياجات مواطنيها فى ظل أزمة فيروس كورونا والحروب الجارية فى مناطق كثيرة فى العالم. كما تتضمن الأسباب أيضاً زيادة عدد السكان فى العالم مما

أدى إلى زيادة الطلب بشكل كبير على المنتجات الغذائية. كما أن تزايد استخدام بعض الحبوب فى إنتاج الوقود الحيوى من الإيثانول والديزل مما يؤدى إلى انخفاض عرض الحبوب والقمح. وأخيراً تأثير التغيرات المناخية على عرض السلع الغذائية حيث تؤثر التغيرات المناخية الضارة على زراعة الحبوب (القمح) وتؤدى إلى إنخفاض الكميات المنتجة من الحبوب. **كل هذا قادنا لاثبات صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والقائلة:**

" من المتوقع أن يكون هناك تأثير سلبى لأزمة الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائى فى مصر."

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1) أثرت الكوارث الطبيعية على أسعار المنتجات الغذائية فى العالم ، حيث أدت الى زيادة أسعار تلك المواد وبخاصة السلع والمنتجات الغذائية.
2) تؤثر الحروب والصراعات في أي بقعة من بقاع العالم على أسعار السلع والمنتجات بالارتفاع الكبير وبخاصة الحبوب ومنها سلعة القمح الخام.
3) توجد علاقة ارتباط خطية موجبة بين معدلات التضخم العالمية وبين معدلات التضخم بجمهورية مصر العربية.
4) توجد فجوة طلب كبيرة بالسوق المصري فى سلعة القمح الخام، حيث يتطلب سد تلك الفجوة توفير تمويل يفوق 10 مليار دولار سنوياً.
5) يؤثر التزايد السكاني بمعدلات مرتفعة فى مصر إلى الضغط على أسعار المواد الغذائية وبخاصة منتج القمح الخام والذي يمثل ركيزة أساسية في الحياة المعيشية للمواطنين.

6/5/2 التوصيات:

فى ضوء ما سبق، فيمكن للباحث الوقوف على بعض التوصيات لأهميتها فى هذا الاطار وهى:

(1) زيادة المساحات المنزرعة بمحصول القمح في مصر، وذلك لتخفيف الاعتماد على الاستيرد لتلبية حجم الطلب الداخلي على القمح الخام.
(2) الاعتماد بشكل كبيرعلى عقود الشراء الآجلة لمخزون القمح ، وذلك لتجنب تأثير الارتفاعات المحتملة في أسعار الحبوب بشكل عام والقمح بشكل خاص.
(3) إقامة تكتلات إقتصادية بين الدول التي تعتمد على الاستيراد لمنتج القمح الخام ، وذلك لوضع أسعار وشروط تفاوضية مع أكبر موردي القمح الخام فى العالم.
(4) حث الدول المتقدمة على تقليل استخدام القمح والحبوب في انتاج الوقود الحيوي من خلال المؤتمرات الدولية، وذلك لتخفيف الضغط على الدول التي تعتمد على استيراد القمح لتلبية حاجة الطلب الداخلي لديها.
(5) استخدام المزيد من الأساليب الإحصائية والرياضية للتحوط تجاه ارتفاع أسعار الحبوب والقمح مستقبلاً من خلال المحددات الرئيسية المؤثرة في أسعار القمح بالسوق العالمي والإقليمي والمحلي.

7/5/2 قائمة المراجع

اولاً: المراجع باللغة العربية

- ربيع محمود على (2023)، **" أثر أزمة ارتفاع الأسعار العالمية خلال الحرب الروسية الاوكرانية على السلوك الشرائى للمستهلك المصرى"**، المجلة العلمية للتربية النوعية والعلوم التطبيقية ، جامعة المنوفية، مجلد (6)، عدد (15).
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2012)، **"حالة الأمن الغذائى والتغذية فى العالم"**، تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائى وتحسين التغذية وتوفير انماط غذائية صحية".
- أحمد صلاح الشافعى (2021)، **"تحديات الأمن الغذائى فى مصر فى ظل استراتيجية التنمية الزراعية 2030"**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد (31)، العدد (4).
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء (2022)، **" أثر الأزمة الاوكرانية الروسية على الأسر المصرية "**، القاهرة.
- رجاء عبد الله عيسى (2023)، **" االازمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الامن الغذائى العربى"**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة البصرة ، المجلد (8)، العدد (1) العراق.
- سحر البهائى (2019)،**" تقرير أوضاع الأمن الغذائى فى مصر"**، معهد التخطيط القومى .
- سرحان احمد سليمان (2019)، **" الزراعة الذكية فى مواجهة تأثير التغير المناخى على الأمن الغذائى المصرى"**، الجمعية المصرية للاقتصاد الوطنى، مجلد (29) ، عدد (4).
- عزة ابراهيم عمارة (2005)، **"الأمن الغذائى المصرى (المفهوم ، الواقع ، السياسات)"**،المؤتمر الخامس لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، الأمن الغذائى فى جمهورية مصر العربية، القاهرة.
- عيد رشاد عبد القادر (2022)،**"الآثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على الأقتصاد المصرى"**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد (52) ، العدد (4).
- غادة رياض عمارة (2022)، **" تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأقتصاد المصرى، محصول القمح نموذجاً"** ، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (59)، العدد (3)، القاهرة.
- محمد الشحات الزعبلاوى، غادة عبد الفتاح مصطفى (2020)، **"تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائى المصرى"**، معهد بحوث الأقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية.
- محمد جابر البلتاجى (2023)، **"تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم فى مصر: دراسة تحليلية تطبيقية"**، المجلة القانونية ، المجلد (17) ، العدد (5) ، القاهرة.
- مصطفى عبد السلام (2023)، **" أزمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية "**، سلسلة أوراق تقييم حالة ، المركز العربى للابحاث ودراسة السياسات، القاهرة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى (2022)، **"أهم المؤشرات الاحصائية للحاصلات الزراعية "**، تقارير سنوية.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Abay, K., Abdelradi, F., Breisinger, C., Diao, X., Dorosh, P., Pauw, K., Randriamamonjy, J., Raouf, M., and Thurlow, J. (2022). Egypt: Impacts of the Ukraine and Global Crises on Poverty and Food Security. International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington, DC. Retrieved from https://doi.org/10.2499/p15738coll2.136321.
- Abu Hatab, A. (2022). Africa's Food Security under the Shadow of the Russia-Ukraine Conflict. The Strategic Review for Southern Africa 44, no. 1: 37-46. Retrieved from https://doi. Org/ 10.35293/srsa.v44i1.4083.
- Ben Hassen, T., and El Bilali, H. (2022). Impacts of the Russia-Ukraine war on global food security: towards more sustainable and resilient food systems? Food, Vol. 11(15), 2301. https://doi.org/10.3390/foods11152301 Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- Boustani, Nada Mallah and Raquel P. F. (2022), "Food choice motivations and perception of a healthy diet in a developing Mediterranean country" Open Agriculture 5, no.1:485-495. https://doi.org/10.1515/opag-2020-0048
- CAPMAS (2022). Households Income, Expenditure and Consumption Survey 2019/2020. Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_ id=5109&Year=23629 (accessed on 20 Nov 2022).
- Europe Commission (EC) (2022). The impact of Russia's war against Ukraine on global food security – KC-FNS review October 2022. Retrieved November 20, 2022, from https:// knowledge4policy.ec.europa.eu/publication/impactrussia%E2%80%99s-war-against-ukraine-global-food-security%E2%80%93-kc-fns-review-%E2%80%93-october-2022_en.
- FAO (2022), Assessing investment needs in Ukraine's a reconstruction and recovery, Rome. https://www.fao.org/3/cb9448en/cb9448en.pdf
- FAO (2022), Ukraine: Rapid Response Plan, March–December 2022 – Supporting agricultural production to bolster food availability and access, Rome. https://doi.org/10.4060/cb9457en
- IFPRI (2022). The Russia-Ukraine Crisis: Implications for Global and Regional Food Security and Potential Policy Responses. Retrieved

November 20, 2022, from https://ebrary.ifpri.org/digital/collection/p15738coll2/id/135913.
- May G., and Nesma M., (2023), "The Socioeconomic Impact of the Russia-Ukraine Crisis on Vulnerable Families and Children in Egypt: Mitigating Food Security and Nutrition Concerns, Policy Research Report, PRR 46, UNICEF.
- United Nation (2022),"Global impact of war in ukriane on food, energy and finance", united nation, P 3.

الملحق الاحصائى

جدول (2)

معدلات التضخم فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1981-2000)

م	السنة	معدل التضخم %	نسبة التغير
1	1981	12.40	0
2	1982	10.20	-17.7%
3	1983	8.70	-14.7%
4	1984	8.10	-6.9%
5	1985	6.80	-16.0%
6	1986	5.80	-14.7%
7	1987	5.70	-1.7%
8	1988	7.10	24.6%
9	1989	6.90	-2.8%
10	1990	8.10	17.4%
11	1991	9.00	11.1%
12	1992	7.60	-15.6%
13	1993	7.10	-6.6%
14	1994	10.20	43.7%
15	1995	9.10	-10.8%
16	1996	6.50	-28.6%
17	1997	5.60	-13.8%
18	1998	5.10	-8.9%
19	1999	3.00	-41.2%
20	2000	3.40	13.3%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي
https://www.data.worldbank.org

جدول (2)

معدلات التضخم فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2001-2022)

م	السنة	معدل التضخم %	نسبة التغير
21	2001	3.80	11.8%
22	2002	2.90	-23.7%
23	2003	3.00	3.4%
24	2004	3.50	16.7%
25	2005	4.10	17.1%
26	2006	4.30	4.9%
27	2007	4.80	11.6%
28	2008	8.90	85.4%
29	2009	2.90	-67.4%
30	2010	3.30	13.8%
31	2011	4.80	45.5%
32	2012	3.70	-22.9%
33	2013	2.70	-27.0%
34	2014	2.40	-11.1%
35	2015	1.40	-41.7%
36	2016	1.60	14.3%
37	2017	2.30	43.8%
38	2018	2.50	8.7%
39	2019	2.20	-12.0%
40	2020	1.90	-13.6%
41	2021	3.50	84.2%
42	2022	8.00	128.6%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي
https://www.data.worldbank.org

جدول (5)

الدول المنتجة والمصدرة والمستوردة للقمح عالمياً طبقاً لإحصائيات عام 2023

(الكمية بالالاف)

م	الدول المنتجة (تنازلي)		الدول المصدرة (تنازلي)		الدول المستوردة (تنازلي)	
	الدولة	الكمية /كجم	الدولة	الكمية /كجم	الدولة	الكمية /كجم
1	الصين	137,723	جمهورية روسيا الاتحادية	43,500	جمهورية مصر العربية	11,000
2	الاتحاد الأوروبي	134,700	الاتحاد الأوروبي	37,000	إندونيسيا	11,000
3	الهند	103,000	أستراليا	29,500	جمهورية الصين الشعبية	10,000
4	جمهورية روسيا الاتحادية	92,000	كندا	25,000	تركيا	10,000
5	الولايات المتحدة الأمريكية	44,902	الولايات المتحدة الأمريكية	21,500	الاتحاد الأوروبي	9,000
6	أستراليا	38,000	أوكرانيا	13,500	الجزائر	8,200
7	كندا	33,824	كازاخستان	9,000	المغرب	7,500
8	باكستان	26,400	الأرجنتين	7,500		
9	أوكرانيا	21,000	تركيا	6,750		
10	تركيا	17,250	البرازيل	3,900		
المجموع		**648,799**		**197,150**		**66,700**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: https://www.statista.com/

جدول (6)

إنتاجية مصر من القمح وحجم الطلب والفجوة للفترة (2008-2020) (بالمليون طن)

م	السنة	كمية الإنتاج (العرض)	نسبة الاكتفاء الذاتي	حجم الطلب السنوي على القمح	فجوة الطلب
1	2009/2008	8.5	74.4	11.4	2.9
2	2010/2009	7.2	40.5	17.8	10.6
3	2011/2010	8.4	48.8	17.2	8.8
4	2012/2011	8.8	55.7	15.8	7.0
5	2013/2012	9.5	56.7	16.8	7.3
6	2014/2013	9.3	52.1	17.9	8.6
7	2015/2014	9.6	49.1	19.6	10.0
8	2016/2015	9.3	47.7	19.5	10.2
9	2017/2016	8.4	34.5	24.3	15.9
10	2018/2017	8.3	35.5	23.4	15.1
11	2019/2018	8.6	40.3	21.3	12.7
12	2020/2019	9.1	41.4	22.0	12.9
13	2021/2020	9.8	48.2	20.3	10.5
	المتوسط	**8.8**	**48.1**	**19.0**	**10.2**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء.